

الأمان الإلكتروني: حماية حاسبك وبياناتك المخزنة عليه لا تقل أهمية عن حماية ممتلكاتك الشخصية

كتب المقال: جميل عزّو

من منا اليوم يستطيع الاستغناء عن الاتصال بشبكة الإنترنت بشكل أو بآخر إما من خلال الحاسب الآلي في العمل أو المدرسة أو الحواسيب اللوحية في المنزل أو من خلال الهواتف الذكية أينما كنا عبر شبكة عالمية عملاقة من الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تنمو وتتسع في كل لحظة! بل إن العالم اليوم يتسم بوتيرة متسارعة في الرغبة في الحصول على المعلومات في أي وقت ومن أي مكان. ومما لا شك فيه أن هذا التقدم سيسهم في تحسين قدرتنا على التواصل مع الآخرين وسيعمل على زيادة إنتاجيتنا، فضلاً عن تحقيق مزيد من الإشباع لحاجتنا إلى المتعة والرفاهية، إلا أننا في الوقت ذاته سنصبح أكثر عرضة للجرائم الإلكترونية بصورة غير مسبوقة. ولذا، ينبغي أن نعرف ما المقصود بالجرائم الإلكترونية؟



تصنّف وزارة العدل الأمريكية الجرائم الإلكترونية وفقاً للتصنيفات الثلاثة التالية:

1. استهداف الحاسب: من خلال مهاجمة الحواسيب الخاصة بالآخرين (على سبيل المثال: عن طريق مهاجمتها بالفيروسات).
2. استخدام الحاسب كأداة ضارة: من خلال استخدامه كأداة لتنفيذ "جرائم تقليدية" كالتالي نسمع عنها في العالم الواقعي (على سبيل المثال: جرائم الاحتيال والمقامرة غير المشروعة).
3. استخدام الحاسب كوسيلة: من خلال استخدامه كوسيلة لتخزين المعلومات غير القانونية أو المسروقة.

ومع أن الجرائم الإلكترونية تحدث منذ فترة إلا أنها تزداد ضراوة وجرأة في مهاجمة الممتلكات العامة يوماً بعد يوم، وقد أظهرت دراسة حديثة أجرتها شركة برمجيات رائدة في مجال برامج الحماية الموثوقة في تقريرها الأخير حول "تهديدات الأمان العالمية على شبكة الإنترنت" زيادة في عدد الهجمات الإلكترونية في الآونة الأخيرة، وأن هذه الشركة وحدها قد تمكنت من صدّ 5.5 مليار هجمة إلكترونية في عام 2011 بواقع 80% زيادة عن مثيلاتها في عام 2010. كما يشير التقرير إلى سرقة 232 مليون هوية في عام 2011 وأن 18% من تلك الهجمات استهدفت الشركات التي يصل عدد الموظفين بها حتى 250 موظفاً، بينما استهدفت 25% من تلك الهجمات الموظفين التنفيذيين، وكذلك شهد العام نفسه استقبال 42 مليار رسالة بريد إلكتروني عشوائية تمثل 75% من إجمالي عدد الرسائل العشوائية، كما يشير التقرير إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تستقبل رسائل بريد إلكتروني عشوائية بمعدل عالٍ نسبياً يبلغ 73%.

وربما تكون قد سمعت عن حادثة اختراق شبكة التواصل الاجتماعي المهني LinkedIn على الإنترنت منذ فترة قريبة؛ حيث استطاع متطفلون اختراق النظم التقنية بالموقع والولوج إلى 6.5 مليون صفحة عضو من إجمالي 150 مليون صفحة عضو بالموقع، الأمر الذي دفع إدارة الموقع إلى إطلاق تحذير للأعضاء الذين تم اختراق صفحاتهم وحثهم على تغيير كلمات مرورهم التي يستخدمونها لتسجيل الدخول إلى الموقع. جدير بالذكر أن هذه

ليست الحادثة الوحيدة التي حدثت في هذا السياق إلا أنها كانت حادثة شهيرة للغاية؛ حيث وقعت خروقات أمنية لمواقع تواصل اجتماعي أخرى مثل Facebook وTwitter، كما أن تلك الهجمات قد طالت جهات وهيئات حكومية أيضاً ولم تكن بمأمن من ويلاتها ولم تكن الشركات والمواقع الإلكترونية الخاصة المتضرر الوحيد منها.

وقد تسأل نفسك: "وما علاقة كل ذلك بي؟" والحقيقة أن المنطقة بأسرها تشهد إقبالاً جارفاً على استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، كما أن دول مجلس التعاون الخليجي تفخر بأنها تسجل أعلى معدل لاستخدام الإنترنت في العالم العربي بواقع 4 ملايين مستخدم تقريباً مع زيادة مطردة في عدد المستخدمين يوماً بعد يوم. ومن ثم، فإننا لن نكون مبالغين لو قلنا إن التهديدات الإلكترونية أقرب إلينا مما نتصور بكثير.

وبداية نقول إنك لو كنت تتصفح مواقع التواصل الاجتماعي فإن تلك التهديدات تكون أقرب إليك من راحة يدك، والأهم من ذلك أننا جميعاً نقضي أوقاتاً طويلة على شبكة الإنترنت - سواء كان ذلك لإجراء معاملاتنا المصرفية أو التسوق أو لمجرد تحميل صور أو مقاطع صوت أو فيديو من الشبكة أو إليها- ونحن بذلك نترك آثاراً رقمية ملحوظة يمكن استخدامها للوصول إلينا، فضلاً عن بعض معلوماتنا الخاصة والحساسة للغاية والتي نحتاج إلى حمايتها كما نحمي منازلنا ومقتنياتنا الثمينة تماماً.

وهناك كذلك عامل مهم آخر يجب ألا نغفل عنه، ألا وهو دور المراقبة الأسرية في التأكد من ملائمة المواقع الإلكترونية وغرف الدردشة التي يتصفحها أطفالنا أو أي أنشطة أخرى يقومون بها على شبكة الإنترنت.

قد تكون الإجراءات التي نتبعها لحماية حواسيبنا الشخصية وغيرها من الأجهزة التي لدينا أو معلوماتنا غير محببة إلى نفوسنا إلا أنها مهمة للغاية؛ فمن المعلوم للجميع أن العديد من الشركات والأشخاص لا يكثرثون لإجراء نسخ احتياطية من بياناتهم بصورة منتظمة ومن ثم فإنهم يكونون معرضين لفقد تلك البيانات في أي لحظة. فتخيل معي ماذا قد يحدث لو أن الحاسب الذي تستخدمه في العمل تحطم أو تعرض للتلغف ولم تستطع الوصول إلى مستنداتك المخزنة عليه؟ أو أنك فقدت جميع مقاطع الفيديو وصورك وذكرياتك المهمة المخزنة على حاسبك الشخصي؟ أو كيف ستشعر لو أن شخصاً آخر انتحل هويتك أو أن بياناتك المالية المهمة سُرقَت؟ لا يمكننا حتى تخيل ماذا سيحدث حينها غير أننا يمكننا دون عناء يُذكر تجنب حدوث ذلك؛ حيث أصبحت مسألة التمتع بالحماية الكاملة ضرورة حتمية لا غنى عنها ما دمنا متصلين بشبكة الإنترنت.

ولتحقيق هذه الضرورة الملحة، فقد نشرت مؤسسة "الرخصة الأوروبية لقيادة الحاسب الآلي" منهاج "أمن تكنولوجيا المعلومات" والذي يغطي المبادئ الأساسية للأمان الإلكتروني وعناصره. كما يهدف منهاج إلى تعريف مستخدمي الحاسب العاديين بالتقنيات والتطبيقات التي يمكنهم استخدامها للاتصال بالإنترنت بأمان والتعامل مع البيانات والمعلومات بصورة ملائمة.

وقد نجحت مؤسسة "الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي لدول مجلس التعاون الخليجي" - بعد الاستعانة بمطوري المحتوى والاختبار- في توفير هذه الشهادة مؤخراً بدول المجلس بهدف رفع درجة الوعي المتعلق بالأمان الإلكتروني بين مستخدمي الحاسب في المنطقة، كما أننا نعمل حالياً مع الجهات الحكومية ذات الصلة لدعم جهودها لنشر الوعي بين المواطنين حول أفضل الممارسات لتحقيق الأمان الإلكتروني. ونظراً لأهمية إجراء مبادرات رفع الوعي المرجوة من خلال الهيئات التي سنطبقها، فإننا سنبدل قصارى جهدنا لتوفير هذه الشهادة لجميع الموظفين الحكوميين وفقاً لبرامج التطوير الوظيفي والتعليم المستمر.

ويهدف هذا البرنامج التدريبي المعني بالأمان الإلكتروني إلى تعريف المرشحين بالمبادئ الأساسية المتعلقة بكيفية استخدام الحاسب بأمان وحماية بياناتهم الشخصية وبيانات الآخرين أيضاً. وتشمل فوائد الاستخدام اليومي الأمان لتقنيات المعلومات والاتصالات عدداً من الميزات المهمة، منها على سبيل المثال استخدام التقنيات والتطبيقات المتوفرة لتوفير الحماية لنا أثناء الاتصال بالشبكة وإدارة البيانات والمعلومات والاستخدام اللائق لشبكة الإنترنت والاستخدام المسؤول لوسائل الإعلام الاجتماعي، فضلاً عن ميزات المراقبة الأسرية.

ومما لا شك فيه أننا جميعاً نبغض الجرائم الإلكترونية لما قد تسببه لنا من أضرار بالغة، كما أنها تمثل خطراً حقيقياً لكل منا، ومن ثم يتعين علينا التصدي لها بكل حزم وقوة؛ حيث قد يؤدي عدم اكرثاننا لحماية حواسيبنا الشخصية والمهنية ليس فقط إلى فقدان بياناتنا المخزنة عليها فحسب، بل قد يصل الأمر إلى سرقة هوياتنا ووقوعنا فريسة لجرائم الاحتيال أيضاً.

وبالتأكيد تقع على عاتق الحكومات مسؤولية كبيرة في التصدي لمثل تلك الجرائم من خلال سنّ التشريعات والعقوبات الرادعة، كما يتعين على الشركات والمؤسسات التصدي لها من خلال تطبيق نظم وسياسات ووسائل جديدة، غير أن ذلك كله لا يعفينا نحن كأفراد ومستخدمين من مسؤولية حماية أنفسنا وأجهزتنا الإلكترونية، وكما يقول المثل "السلامة خير من الندامة".

تم تأسيس مؤسسة "الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي" كمبادرة عالمية تهدف إلى رفع الوعي فيما يتعلق بتقنيات المعلومات وتحسين مهارات مستخدمي الحاسب حول العالم، وتحمل مؤسسة "الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي لدول مجلس التعاون الخليجي" على عاتقها مسؤولية تنفيذ هذه الغاية في دول المجلس والعراق؛ حيث نجحت منذ عام 2001 في تثقيف أكثر من 50 ألف مستخدم وتدريبهم من خلال برامجها الدراسية في مجالات تقنية المعلومات.

جميل عزّو: المدير العام بمؤسسة الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي لدول مجلس التعاون الخليجي

النهاية